

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير خدمات البنى التحتية

The role of SMEs in the provision of infrastructure services

سي جيلالي هاشمي¹ Sidjilali Hachemi

جامعة ابن خلدون-تيارت، الجزائر sidjilalihachemi@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/01/01

تاريخ القبول: 2023/ 11/ 13

تاريخ الإرسال: 2023/08/25

ملخص: تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية خدمات البنية التحتية، ويعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نوقش على نطاق واسع باعتباره محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في العالم، ومع ذلك فإن معنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظل مختلفا في مختلف البلدان ولقطاعات مختلفة في نفس البلد، وتسعى هذه الورقة إلى استكشاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تستكشف دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، كما تقدم المقالة مناقشة عن الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في دعم مشاريع البنى التحتية.

الكلمات المفتاحية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنى التحتية، خلق الثروة، مشاريع البنى التحتية.

Abstract: This paper focuses on the role of small and medium enterprise (SME) in meeting infrastructure services and prepares the small and medium enterprise sector which had been widely discussed as an essential engine of economic growth and poverty eradication in the world, yet the meaning of small and medium-sized enterprises remained different in different countries and different sectors in the same country, the paper seeks to explore the definition of small and medium enterprise and explores the role of (SME) in economic development and employment creation, the article also discusses the role that these institutions play in supporting Infrastructure projects.

Keywords: Role of SME, Infrastructure, Wealth Creation, Infrastructure Projects.

* المؤلف المرسل: سي جيلالي هاشمي

1. مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجهات الفاعلة الرئيسية في التنمية الوطنية والإقليمية في العديد من البلدان، كما هناك الكثير من الأبحاث حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد البلاد. ويقوم العديد من البلدان بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف البرامج والسياسات. وفي هذا السياق، أدخلت تغييرات على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي. وقد نفذ العديد من البرامج لتحسين الابتكار وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إن أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعترف بها على نطاق العالم في جميع أنحاء العالم نظرا لمساهمة الكبيرة في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية مختلفة، مثل زيادة نمو العمالة، والإنتاج، والترويج والصادرات، وتعزيز روح المبادرة، وتظهر الدراسات التجريبية الأخيرة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تسهم في أكثر من 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 65٪ من إجمالي العمالة في البلدان ذات الدخل المرتفع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير الرسمية، تمثل أكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 70٪ من إجمالي العمالة في البلدان المنخفضة الدخل، في حين أنها تساهم أكثر من 95٪ من إجمالي العمالة وحوالي 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل، ففي بلدان الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يوجد نحو 25 مليون مؤسسة تجارية صغيرة، تشكل 99 في المائة من جميع الأعمال التجارية؛ توظف ما يقرب من 95 مليون شخص، وتوفر 55٪ من إجمالي الوظائف في القطاع الخاص. وهناك مساهمة هامة أيضا في الصادرات ونمو الإنتاجية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2004). (KESKİN, 2010, p183)

ويمكن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخلق فرص عمل جديدة، والحد من الفقر على الصعيد العالمي. (Karadag, 2016)

غير أن الأهمية الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد برزت لتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق الثروة وتمويل المشاريع وتقديم خدمات في البني التحتية وعلى ضوء هذا تتمحور إشكالية المداخلة في: "كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في دعم مشاريع البني التحتية؟"

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مختلف من قبل الأفراد والمنظمات المختلفة، حيث ينظر إلى المؤسسة التي تعتبر صغيرة ومتوسطة بشكل مختلف من بلد لآخر، وحتى داخل البلد، يتغير التعريف بمرور الوقت. وتشمل بعض المؤشرات الشائعة المستخدمة في مختلف التعاريف والمتمثلة في مجموع الأصول، وحجم القوى العاملة المستخدمة، والمردود السنوي ورأس المال المستثمر.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المسؤولين في المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف لأن كل منهم يفكر في سياق التعريف الرسمي لمؤسسته ، كما هو مبين في الجدول رقم (01-01): (Bouazza, 2015,p03)

Table (01-01): SME Definitions Used by Multilateral Institutions

Institution (region or country)	Max of employee	Max revenue or turnover	Max assets
EU	10 - 250	40 million Euros	-
WB	300	15,000,000\$	15,000,000\$
IMF-IADB	100	3,000,000\$	-
African Development Bank	50	-	-
Asian Development Bank	No official definition. Uses only definitions of various national governments.		
UNDP	200	-	-
OECD	20 - 500	-	-
Algeria	10 - 250	>20 million Euros	-
China	> 2000 employee	300 million Yuan	400 million Yuan

Source : Bouazza, A. B. (2015). P3

3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية في اقتصاد أي دولة سواء المتطورة منها أو المتخلفة، وذلك لما تكتسبه من خصائص جعلتها تحتل المكانة الكبيرة ضمن اقتصاديات أكبر الدول، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي:

- سهولة تكوين هذه المؤسسات: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عليه، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات ، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل؛

- توفير الوظائف الجديدة: هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة. ففي الفترة ما بين 1988 و 1992 فإن نسبة 70 % من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة؛

- تقديم منتجات وخدمات جديدة: التجربة العملية في بعض البلدان، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة

كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقرب من 95 % من تكاليف البحث والتطور، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي؛ (بوقفة، 2013)

- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقييم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية. فالإ جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء. وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة؛

- تقديم السلع والخدمات الخاصة: إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات؛

- الفعالية في التسيير: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والمرونة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة، كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصوله والفعالية في استخدامه، كما يمكن لهذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول، وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة " الصغير أجمل " و " الصغير فعال؛

- استقلالية الإدارة ومرونتها: تسند إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مالكي المشروع لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها؛

- غلبة الطابع المحلي: تلبى هذه المنشآت حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك ما يلي:

- تواجه هذه المنشآت في الغالب سوقا صغيرة إذ تلبى رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك؛

- تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حاجات العديد من المشتريين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال، وأيضا من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين. (بوقفة، 2013، صفحة 4-5)

4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

وقد أنشئ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتسهم في التنمية الاقتصادية لبلد ما في المجالات التالية:

- بناء القدرات: وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم منبرا لتدريب منظمي المشاريع من السكان الأصليين، الأمر الذي يحفز عملية خلق الثروة على جميع المستويات، وقد ثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي حضانة ريادة الأعمال من حيث الإبداع الفردي والابتكار والقوة الدافعة، ولذلك قد تكون بمثابة الجامعة التي تتلقى الغالبية العظمى من رجل الأعمال التدريب؛

- توليد فرص العمل: تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على توليد فرص العمل حيث أن طريقة عملها أكثر كثافة في اليد العاملة. وطبيعة عملهم المكثفة أعلى بكثير من الشركات الكبيرة، ولوحظ أيضا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء العالم تخلق المزيد من فرص العمل لكل وحدة من رأس المال الاستثماري والطاقة المستهلكة من المؤسسات الكبيرة، لذلك فقد ساعدت في حل مشكلة البطالة في العديد من البلدان؛

- تعزيز النمو: بطريقة مماثلة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحكم طبيعتها تشارك في الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد المحلية. وبذلك فإنها تحقق عمليات ذات قيمة مضافة عالية، وهي دور أساسي في نمو أي اقتصاد وتطويره؛

- التشتت الصناعي: ويمكن وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية بسهولة لأنها تستطيع الحفاظ على البني التحتية الصناعية البدائية وبالتالي فهي تعمل كمسهل رئيسي للتشتت الصناعي والتنمية الريفية، وبالتالي لديها القدرة على وقف الاستقطاب الريفي الحضري؛

- الروابط الخلفية والأمامية: وتعمل معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على إنتاج السلع الوسيطة أو الشبه المصنعة من الشركات الكبيرة، و خلال ذلك، فإنها تولد روابط صناعية متبادلة بين المنتجين المحليين للمواد الخام والشواغل الصناعية الكبيرة (Oduntan, 2014, p75)

- التكنولوجيا / التنمية الصناعية: وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فترة حمل قصيرة الأجل وإمكانات عالية لتحقيق عائد سريع على الاستثمار. وهي توفر بدائل واعدة للبلدان التي ترغب في خيار سريع للتنمية الصناعية، وهذا ممكن في معظم الحالات لأن التكنولوجيا المستخدمة هي أقل تعقيدا ويمكن التعامل معها والتلاعب بها من قبل رجال الأعمال؛

- اكتساب التكنولوجيا: وتوفر الصناعات الصغيرة فرصا لتنمية المهارات المحلية واكتساب التكنولوجيا من خلال التكيف وهو مظهر واضح لاكتساب التكنولوجيا مما يعطي دفعة للتنمية السريعة في الاقتصاد؛

- التخفيف من حدة الفقر: وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورا حيويا في الحد من الفقر وعدم المساواة بين المواطنين. ولا يرتبط ذلك بمتطلبات رأس المال المتدنية التكلفة

والمخفضة نسبيا لإنشائها، كما أنها تشرك القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة على حد سواء مما يخلق سبلا لكسب الرزق، ولهذا دور هام في أي عملية للتنمية الاقتصادية. (Oduntan, 2014, p75)

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العمود الفقري لكثير من الاقتصاديات وتساهم مساهمة كبيرة في ثروة البلد. (Asikhia, 2015, p02) وبهذا تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا تمكنها من تقديم خدمات وتوفير الدعم اللازم لمشاريع البنى التحتية. ويشير Schumacher (1973) على تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها هيكل تنافسي؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاءة؛
 - مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمطالب الحديثة وسهولة التعامل مع التكنولوجيا الجديدة؛
 - أساليب عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست رتيبة أو مملّة؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر تحملا للأزمة الاقتصادية؛
 - للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أكثر نجاحا في زيادة العمالة وترتيب الدخل.
- (KESKİN, 2010, p185)

5. مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد :

ومن المسلم به على نطاق واسع أن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على جميع مستويات التنمية، أن تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية بوجه خاص. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العمود الفقري للقطاع الخاص، وتشكل أكثر من 90 في المائة من المشاريع في العالم وتمثل 50 إلى 60 في المائة من العمالة. وتمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصنيع ما يتراوح بين 40 و 80 في المائة من العمالة الصناعية. وفي البلدان الأقل نمواً، والدور الأكثر أهمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غالبا ما توفر الآفاق الواقعية الوحيدة لزيادة العمالة والقيمة المضافة، وينطبق ذلك أيضا على البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، حيث تفسح المؤسسات الكبيرة غير الحكومية المملوكة للدولة المجال أمام كيانات خاصة أصغر حجما وأكثر كفاءة وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مساهمة حيوية في عملية التنمية للأسباب التالية: فالشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر كثافة في اليد العاملة وتميل إلى أن تؤدي إلى توزيع دخل أكثر إنصافا من الشركات الكبيرة. وهي تؤدي دورا هاما في توليد فرص العمل وبالتالي التخفيف من وطأة الفقر، وكثيرا ما توفر فرص عمل بأسعار معقولة من الأجور للعمال من الأسر المعيشية الفقيرة والفئة اللاتي لا تتوفر لهن سوى مصادر قليلة للدخل.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تخصيص موارد أكثر كفاءة في البلدان النامية، وهي تميل إلى اعتماد أساليب إنتاج كثيفة العمل، وبالتالي تعكس بدقة أكبر الموارد في البلدان النامية حيث العمالة وفيرة ورأس المال شحيحة، وبقدر ما تعمل هذه المؤسسات في أسواق "غير رسمية"، فإن أسعار العوامل والمنتجات التي تواجهها توفر أيضا انعكاسا أفضل

لتكاليف الفرص الاجتماعية مقارنة بالأسعار التي تواجهها المؤسسات الكبيرة وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بناء القدرات الإنتاجية النظامية. وهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على جميع مستويات الاقتصاد وتسهم في إقامة نظم اقتصادية ديناميكية ومرنة ترتبط فيها المؤسسات الصغيرة والكبيرة. كما أنها تميل إلى أن تكون أكثر انتشاراً جغرافياً من الشركات الكبرى ودعم تطوير ونشر روح المبادرة والمهارات، وتساعد على الحد من الفوارق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية. (Hobohm, 2001, p3-4)

6. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لمشاريع البنى التحتية:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية أو غير المسجلة (الاقتصاد الموازي) مصدراً هاماً لتوفير فرص العمل وخلق القيمة المضافة. (Caner., 2013, p02) ومورد هام لخلق الثروة وتمويل المشاريع الأساسية في البلد ومما لا شك فيه أن الحصول على التمويل له أهمية حاسمة للنمو المستمر والمستدام وأن ربحية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تسهيل إنشاء أعمال جديدة ورعاية عملية الابتكار وكذلك تعزيز النمو وتطوير الأعمال التجارية القائمة (Abdulsaleh, 2013, p36) من شأنه أن يخلق البيئة المواتية للاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي وفي ضوء هذا يمكننا أن نسلط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في توفير خدمات البنى التحتية على النحو التالي. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأوسع من مساحة منشآت النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المنشآت أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو المقاولات والتي تشكل القاعدة الأساسية لأي بلد ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- المشروعات الصناعية: تقوم هذه المشروعات بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تغليفها؛
- نشاط التعدين: ويعتمد على العمالة والمجهود البشري وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف، مالية سريعة وبالتالي تحقق عوائد مالية في أقرب وقت

- غالباً ما تكون هذه المنشأة حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز؛

- المناجم المتوسطة: تتواجد في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة. (بوقفة، 2013، صفحة 5)

ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

- مشروعات التنمية الزراعية: مشروعات إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.
- مشروعات تربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المانحل أو الألبان ومشتقاتها؛
- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.
- مشروعات التنمية الصحية: إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات أو المصحات؛
- مشروعات الخدمات: الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة، كذلك المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.
- شبكات المياه والمجاري.
- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.
- النشاط التجاري: يعتبر من أهم أنشطة منشآت الأعمال الصغيرة، أهمها مجال التجزئة.
- متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم؛
- متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع؛
- المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة؛
- متاجر السوبر ماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية؛
- متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل. (بوقفة، 2013، صفحة 6)

7. خاتمة

خلصت هذه الورقة البحثية إلى أنه لا يوجد مفهوم موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك للتباين في اقتصاديات الدول والمنظمات، ومع ذلك يوجد بعض المؤشرات الشائعة الاستخدام في مختلف التعاريف والمتمثلة في: عدد العمال ، رقم الأعمال ورأس المال المستثمر

كما تبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها والمتمثلة في: سهولة تكوين هذا النوع من المؤسسات وتوفير وظائف جديدة وتقديم خدمات ذات جودة، بالإضافة إلى تلبية متطلبات المؤسسات الكبرى.

واستنادا إلى المسح النظري الذي قدمناه حول الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستخلص أن لها أهمية بالغة في بناء القدرات وتوليد فرص العمل، واكتساب التكنولوجيا والتخفيف من حدة الفقر.

أما فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشاريع البنية التحتية، خلصت الورقة البحثية أن لهذا النوع من المؤسسات دور بارز في تمويل مشروعات البنية التحتية للبلد، وذلك لكونها مصدرا هاما في خلق القيمة المضافة ومورد هام في خلق الثروة، الأمر الذي من شأنه أن يوفر مختلف الخدمات والمجالات الحيوية والهياكل الأساسية والمتمثلة أساسا في: النقل والمواصلات والاتصالات والطاقة، وخدمات التعليم والرعاية الصحية.

8. قائمة المراجع

- Abdulsaleh, A. M. (2013). Small and medium-sized enterprises financing: A review of literature. *International Journal of Business and Management*. 8(14) , 36.
- Asikhia, O. U. (2015). *SMEs wealth creation model: a conceptual framework*.
- Bouazza, A. B. (2015). Small and medium enterprises as an effective sector for economic development and employment creation in Algeria. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3(2) , 03.
- Caner. (2013). The Role of Small and Medium Size Enterprises in Economic Development. *Higher School of Economics Conference*, (p. 02). Moscow.
- H. Karadag .(2016) .The Role of SMEs and Entrepreneurship on Economic Growth in Emerging Economies within the Post-Crisis Era: an Analysis from Turkey .*Journal of Small Business and Entrepreneurship Development*. vol4.n1,.23.
- Hobohm, S. (2001). Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience. *Journal of Economic Cooperation*, 22(1) , 3-4.
- KESKİN, H. Ş. (2010). *The importance of SMEs in developing economies* .
- Oduntan, K. O. (2014). The Role of Small and Medium Enterprises in Economic Development: The Nigerian Experience. *In International Conference on Arts, Economics and Management (ICAEM'14)*, (p. 75).

بغداد بنين، عبد الحق بوقفة. (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل. *الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*.